ADDAMEER
الضمير

الاختفاء القسري

@ytirawi

الاختفاء القسريّ في السياق الفلسطينيّ

منذ بدء العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة ترتكب دولة الاحتلال العديد من جرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة بحقّ السكّان المدنيّين في قطاع غزّة، التي تبدأ من جريمة الإبادة الجماعيّة، وتدمير واسع النطاق للممتلكات والبنية التحتيّة، وشنّ حملات اعتقال عشوائيّة ممّا تسمّية الممرّات الآمنة ومراكز الإيواء، وبرزت أيضاً منذ السابع من أكتوبر بشكل متصاعد جريمة الاختفاء القسريّ.

مع بداية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر، وتحديداً مع بدء الاقتحام البريّ لمناطق متعدّدة من القطاع، انتشر بشكل واسع العديد من الصّور والفيديوهات على وسائل الإعلام ومنصّات التواصل الاجتمّاعيّ، لأعداد كبيرة من المدنيّين في القطاع، وهم شبه عُراة، مكدّسين بأعداد كبيرة في جيبات الجيش، ويتمّ اقتيادهم إلى أماكن مجهولة؛ وعلى أثر ذلك أعلن مكتب المفوّض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتّحدة في تاريخ في 16/12/2023 : أنّه تلقّى تقارير مثيرة للقلق من شمال قطاع غزّة عن عمليّات اعتقال جماعيّة، وسوء معاملة، واختفاء قسريّ لآلاف الفلسطينيّين، من بينهم أطفال على أيدي قوّات الجيش الإسرائيليّ، وأنّه قد تمّ اعتقال معظمهم أثناء نزوحهم نحو مناطق الجنوب، أو أثناء تواجدهم في منازلهم، أو مدارس الإيواء وغيرها، كما أنّ العديد من الأشخاص الذين تمّ اعتقالهم قد تعرّضوا لسوء المعاملة التي قد تصل في بعض الحالات إلى مستوى التعذيب، وأنّ قسماً كبيراً منهم - دون أيّ مراعاة للجنس والعمر- أُجبروا على خلع ملابسهم باستثناء الملابس الداخليّة، وقد تمّ تعصيب أعينهم، وتقييد أيديهم بإحكام، إضافة إلى هذا تمّ تصويرهم بطريقة مهينة جدّاً، ومن ثمّ نقلهم عبر الناقلات العسكريّة، واقتيادهم واحتجازهم في أماكن مجهولة لم يتمّ الإعلان عنها. كما أشارت المفوضيّة الساميّة لحقوق الإنسان إلى تقارير أخرى مثيرة للقلق إزاء ما يحدث من جرائم إخفاء قسريّ بحقّ السكّان المدنيّين في شمال القطاع، حيث أكّدت المفوضيّة أنّ التقارير تفيد بوقوع جرائم قتل للمدنيّين عن طريق تنفيذ عمليّات إعدام ميدانيّة في الأماكن التي لجأ إليها السكّان مثل المدارس، وأنّ هذه الأفعال التي تقوم بها القوّات الإسرائيليّة تشكّل جرائم حرب يجب التحقيق فيها بشكل فوريّ.

نفّذت قوّات الاحتلال الإسرائيليّ عمليّات اعتقال في مختلف مناطق قطاع غزّة، وقامت وكالة الأنباء الأمريكيّة (أسوشيتد برس) بنشر تقرير في تاريخ 14/12/2023 يوثّق حملات الاعتقال التي نفّذتها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في منطقة دير البلح شمال قطاع غزّة، حينما قامت قوّات الاحتلال بفصل العائلات، واعتقال مئات الرجال، وإجبارهم على خلع ملابسهم، ونقلهم بالشاحنات إلى معسكر اعتقال على الشاطئ، حيث قضى المعتقلون أيّاماً وساعات في المعتقل تحت البرد الشديد والجوع، وأفاد ابراهيم لباد (30 عاماً)، وهو مهندس كمبيوتر، تمّ اعتقاله هو وباقي أفراد عائلته بتاريخ 7/12/2023 قائلاً:" لقد عوملنا مثل الماشية، حتّى أنّهم كتبوا أرقاماً على أيدينا". وأجمع المعتقلون المفرج عنهم على أنّ الجنود كانوا يوجّهون عبارات شتمّ بذيئة أخلاقيّاً للنساء والأطفال، وأنّهم كانوا يضربون الرجال بقبضاتهم وأطراف بنادقهم، وأنّ الكثير من المعتقلين أُصيبوا بتقرّحات شديدة في أياديهم، وذلك بفعل التكبيل المؤلم. كما وأفاد بعض المعتقلين بأنّهم لم يحصلوا على طعام أو شراب طيلة مدّة الاحتجاز إلّا بكميّات قليلة جدّاً، وأنّ نحو 300 شخص محتجز تقاسموا في ليلة واحدة ثلاث زجاجات ماء حجم 1.5 لتر. وقال عامل بناء اسمه نادر زندة إنّه وعلى مدار 4 أيّام متواصلة من الاحتجاز لم يأكل سوى بعض فتات من الخبز القديم.

تعقيباً على حملات الاعتقال التي قامت بها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في البلدات الشماليّة للقطاع، صرّح وحرّض بعض المسؤولين الإسرائيليّين على حملات الاعتقال، حيث قال المتحدّث باسم الحكومة (إيلون ليفي): "سنواصل تفكيك كلّ واحد من معاقل حماس حتّى ننتهي في جباليا والشجاعيّة ثمّ، نواصل العمل"، مشيراً إلى أنّ الجيش سيوسّع حملته مع توغّل القوّات البريّة في الجنوب. وقال (ليفي) أيضاً: "سنحدّد بالطبع مَن يجب اعتقاله واحتجازه، وتقديمه للعدالة باعتباره إرهابيّاً من حماس، ومَن لا يجب ذلك". وقال (ياكوف أميدرور)، مستشار الأمن القوميّ السابق لرئيس الوزراء (بنيامين نتنياهو) عن حملات الاعتقال: "هذا يساعدنا بالفعل، وسيكون حاسماً للمرحلة التالية من الحرب، وهي المرحلة التي نقوم فيها بتنظيف المناطق من كلّ عناصر حماس".

ودعا نائب رئيس بلديّة القدس المحتلّة (أربيه كينغ) إلى دفن أسرى فلسطينيّين من قطاع غزّة أحياء عبر تغريدة نشرها على منصّة (X)، وذلك بعد نشر وسائل إعلام إسرائيليّة العديد من الصور لعشرات المعتقلين وهم عراة مجرّدين من ملابسهم، واصفاً إيّاهم بـِ"النازيين". وقال: إنّ دفنهم أحياء هي الطريقة الوحيدة للتعامل معهم؛ لأنّهم "ليسوا إلّا مجموعة من النمل" بحسب تعبيره[1].صرّح المتحدّث باسم الحكومة (إيلون ليفي) بأنّ:" جميع الأشخاص الذين نراهم في الصور المنتشرة هم إرهابيّون مشتبه بهم،" وأنّ القوّات الإسرائيليّة تحتجز الأشخاص المتواجدين كافّة في المناطق التي صدرت فيها أوامر بالإخلاء؛ أيّ كلّ مناطق الشمال وأجزاء من الجنوب لمعرفة من هم "الإرهابيّون"[2].

وردّاً على حملات الاعتقال المرعبة التي نفّذتها قوّات الجيش الإسرائيليّ بحقّ مئات الفلسطينيّين من الرّجال والنّساء والأطفال، صرّح عمر شاكر، المدير الإقليميّ لمنظّمة (هيومن رايتس ووتش): " ليس من الواضح على أيّ أسباب تحتجز إسرائيل مئات الفلسطينيّين، وهذا يثير أسئلة جدّيّة حقيقةً، وأنّه لا يجوز اعتقال المدنيّين إلّا لأسباب أمنيّة ضروريّة للغاية"[3].

مجموعة من المعتقلين في قطاع غزة - الجزيرة

[1] الجزيرة. "مسؤول إسرائيليّ يدعو لدفن أسرى غزّة أحياء". 9 كانون الأول 2023 https://tinyurl.com/vvkywdrf

[2] The Guardian. “Footage Shows IDF Parading Scores of Palestinian Men Around in Underwear”. 8 December 2023 https://www.theguardian.com/world/2023/dec/08/footage-idf-israel-military-parading-palestinian-men-around-in-underwear

[3] Associated Press News. “Hungry, thirsty and humiliated: Israel’s mass arrest campaign sows fear in northern Gaza”. 14 December 2023 https://apnews.com/article/palestinians-detained-israel-hamas-gaza-war-0ecbc338e4024add059b87b38022086d

معسكرات الجيش، واقع تعذيب أسرى قطاع غزّة

شكّل السابع من أكتوبر محطّة تحوّل في طبيعة الاعتقالات التي نفّذها جيش الاحتلال بحقّ الفلسطينيّين في قطاع غزّة، حيث بدأت قوّات الاحتلال بشنّ حملات اعتقال واسعة النطاق استهدفت عمّال قطاع غزّة الذين كان قسم منهم قد تمّ اعتقالهم أثناء تواجدهم في أماكن عملهم في الداخل المحتلّ، على الرّغم من أنّهم كانوا يحملون تصاريح عمل سارية المفعول، وكان وجودهم يُعدّ قانونيّاً قُبَيل السابع من أكتوبر، إلى أنّه تمّ إلغاء جميع هذه التصاريح عقب الأحداث. أمّا القسم الآخر فقد جرى اعتقالهم أثناء توجّههم إلى العمل. وكان هناك مجموعة من الفلسطينيّين يتواجدون في الداخل المحتلّ بهدف العلاج، لكنّ قسماً منهم جرى اعتقاله أيضاً.

أعلنت سلطات الاحتلال عن معسكرَين للجيش لاحتجاز الفلسطينيّين، ومنهما معسكر "سديه تيمان" بالقرب من بئر السبع، ومعسكر "عناتوت" بالقرب من مدينة القدس، واكتفت سلطات الاحتلال بهذا القدر من المعلومات. ولكن لم تقتصر أماكن الاحتجاز على هذين المعسكرَين؛ لأنّ قسماً من العمّال قد تمّ احتجازهم في سجن عوفر.

معتقلون من غزة في معتقل "سديه تيمان" الجزيرة عن (الصحافة الإسرائيلية)

لم تقدّم سلطات الاحتلال أيّة معلومات عن طبيعة هذه المنشأة ولا حول ظروفها، أو عدد الفلسطينيّين المحتجزين فيها، وقامت وزارة العمل الفلسطينيّة بتزويد مؤسّسة الضمير بعدد العمّال الذين كانوا متواجدين داخل الأراضي المحتلّة، الذين بلغ عددهم ما يقارب 10300 عامل فلسطينيّ، 3200 منهم تمّ إطلاق سراحهم على معبر كرم أبو سالم بتاريخ 3/11/2023، والبعض منهم كان لا يزال يوضع علامات بلاستيكيّة على معاصمهم تحمل أرقاماً، جرى نقلهم من المعتقلات التي كانوا محتجزين فيها. ورُحِّل ما يقارب 6441 عاملاً إلى محافظات الضفّة الغربيّة، وتبقّى ما يقارب 1000 عامل مفقودين[4]. لم تكتفِ دولة الاحتلال باعتقال العمّال؛ بل قامت أيضاً باعتقال أعداد كبيرة من الفلسطينيّين من داخل قطاع غزّة عقب حرب الإبادة على القطاع.

[4] إحصائيّات حصلة عليها مؤسّسة الضمير من وزارة العمل الفلسطينيّة وهذه الأرقام تشمل اعداد العمّال حتّى تاريخ 8 تشرين الثاني 2023

مع إطلاق سراح مجموعة من الأسرى الذين احتجزتهم دولة الاحتلال في معسكرات الجيش، بدأ الأسرى المحرّرين بالحديث مع الإعلام الفلسطينيّ عن ظروف هذه المعسكرات، والظروف اللاإنسانيّة التي تعرّضوا لها والتي ترقى إلى درجة التعذيب. حيث أكّد الأسرى احتجازهم في العراء، وتكبيل أيديهم طوال فترة احتجازهم، إضافة إلى تعصيب أعينهم، وممارسة سياسة التجويع والتعطيش، والحرمان من العلاج، واحتجازهم في أماكن غير نظيفة، لا تراعي الحدّ الأدنى من الحياة الآدميّة.

روى بعض العمّال المفرج عنهم لمؤسّسة الضمير المعاملة اللاإنسانيّة التي تعرّضوا لها أثناء الاعتقال، حيث أفاد المواطن (ن، د) أنّه بينما كان يتواجد برفقة 70 عاملاً آخر في سكن بمنطقة رهط بتاريخ 10/10/2023، قام صاحب السكن بطردهم، بعدها جرى نقلهم إلى شرطة رهط، واحتجازهم في ساحة خارجيّة غير مسقوفة داخل المركز وهم مقيّدو الأيدي والأرجل بقيود بلاستيكيّة ومعصوبو العيون، وأبقوهم بهذه الحالة مدّة 12 ساعة، واستمرّت عناصر الشرطة بضربهم خلال هذه الفترة، وأدخلوا عليهم الكلاب البوليسيّة التي قامت بنهش أجسادهم، وأبقوهم تحت أشعّة الشمس بلا طعام أو شراب.

بعد ذلك جرى نقلهم إلى سجن عوفر، حيث تمّ احتجازهم في (بركس) تبلغ مساحته حوالي 700 متر، مقسوم إلى قسمين، في كلّ قسم كان يُحتجز ما يقارب 150 عاملاً، وكانت ظروف الزنازين سيّئة جدّاً، حيث إنّ كلّ قسم كان يحتوي على 3 مراحيض متنقّلة، وتخلو من أماكن للاستحمام، وكانت الزنازين والمراحيض على حدّ سواء تخلو من أيّ مستلزمات للنظافة الشخصيّة، كالصابون، أو ورق التواليت.
وقال الأسير المحرّر (ن، د): " كان يتمّ نقل 10 معتقلين يوميّاً إلى التحقيق، وكان التحقيق يستمرّ حوالي 15 دقيقة إلّا أنّ عمليّة النقل إلى التحقيق الذي كان في نفس معتقل عوفر كان يستغرق 4 ساعات، حيث كنّا نخضع لتفتيش كامل في الذهاب للتحقيق والعودة منه"[5].

وأشار الأسير المحرّر (ع، م) الذي تمّ اعتقاله بتاريخ 24/12/2023 من منزله في منطقة ما بين البريج والمغازي، بعدما اقتحم منزله ضابط في الاستخبارات العسكريّة الإسرائيليّة، وحوالي 10 جنود، قام الجنود بكلبشة يديه للخلف، وتعصيب عينية، ولم يأذنوا له في تغيير ملابسه، واقتادوه إلى منزل مهجور، وقاموا بالتحقيق الميدانيّ معه مدّة ساعتين وهو بالكلبشات ومعصوب العينين ، وفي اليوم التالي اقتادوه إلى مكان يجهله، وقام طبيب بالكشف عليه. وأفاد (ع، م) أنّه كان يعاني من مرض السرطان، ولم يستكمل العلاج.
وقال (ع، م): "أمروني بخلع ملابسي، وأعطوني (ترينج) خفيفة سكنيّة اللون، ونمت على أرضيّة من الزفتة، وعندما أفقت من النوم في اليوم التالي علمت أنّي في معسكر للجيش"[6].

وشرح (م، د) عن التكبيل المؤلم الذي يتعرّض له الأسرى في المعسكرات قائلاً: "عند اعتقالي كانت الكلبشات بلاستيكيّة، لكنّ في المعسكر كبّلوني بكلبشات حديديّة، وربطوا يدّي للأمام، وطوال الاعتقال كنت (مكلبش) وعيوني مغطيّة حتّى أُطلق سراحي"[7]. وأكّدت مجموعة من الأسرى المحرّرين عبر وسائل الإعلام عن تعرّضهم لضرب مبرح، وتعذيب على أيدي قوّات الاحتلال في معسكرات الجيش، وذكروا أيضاً أنّ القوّات الإسرائيليّة كانت تجعل الكلاب البوليسيّة تهاجم الأسرى، إضافة إلى احتجازهم في ظروف صعبة جدّاً، وإعطائهم فرشة رقيقة مع بطّانيّة رقيقة جدّاً.

[5] مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع (د، ن) بتاريخ 23 أكتوبر 2023 بعد الإفراج عنه من معتقل عوفر
[6] مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (ع، م) في تاريخ 20 شباط 2024
[7] ذات المصدر السابق

ونشر المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان شهادات صادمة لأسرى محرّرين تمّ اعتقالهم من قطاع غزّة، والتنكيل بهم، واقتيادهم إلى جهات غير معلومة بعد التحقيق الميدانيّ معهم، والاعتداء عليهم وهم معصوبو الأعين، ومقيّدو الأيدي، وشبه عراة، واحتجازهم في ظروف لاإنسانيّة في السجون والمعسكرات على حدّ سواء. حيث أفاد الأسير المحرّر عبد القادر طافش (33 عاماً) من سكّان مخيّم جباليا في شمال قطاع غزّة عن ظروف اعتقاله قائلاً: "بعد اعتقالي في تاريخ 12/12/2023، والتحقيق الميدانيّ معي الذي تخلّله تعذيب وتقييد للأيدي وغيره، جرى نقلي برفقة مجموعة من الأسرى في شاحنة إلى سجن في (إيرز)، وقام أحد الجنود بالصعود إلى الشاحنة والتبوّل علينا". وأكمل:" استمّرّت فترة احتجازي أسابيع عدّة منذ اعتقالي، كانت مليئة بالصعوبات والتعذيب؛ ما نتج عنها حالة نفسيّة صعبة، وتسبّبت لي بمشاكل وتلف بأعصابي، وصعوبة بالحركة، وحالة من الهستيريا والنسيان، وعدم القدرة على النوم"[8]. وتعرّض الأسير المحرّر رشدي الظاظا (32 عاماً) إلى انتهاكات مشابهة حيث أفاد: "...بعد الاعتقال جرى نقلنا إلى سجن داخل إسرائيل عبارة عن (بركس)، كان يوجد به حوالي 100 معتقل، وهناك خضعت للتحقيق أيضًا. نُقلت إلى أكثر من سجن لا أعرف ما هي ولا أين، وفي كلّ مرّة كان هناك جولات تحقيق وضرب في أنحاء الجسم. طول تلك الفترة لم يتمّ عرضي على محكمة، أو محامٍ أو قاضٍ ، كنت أشعر أنّ اعتقالي والبقيّة عبارة عن عمليّة انتقام"[9].

عدد من معتقلي غزة المفرج عنهم - المركز الفلسطيني للإعلام

[8] المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. "اعتقلوني من المستشفى وعذّبوني رغم إصابتي". 22 آذار 2024 https://tinyurl.com/yc49pmyv

[9] المركز الفلسطينيّ لحقوق الإنسان. "هكذا اعتقلوني مع زوجتي وعذّبوني". 7 نيسان 2024 https://tinyurl.com/4cdc8the

محاكم الاحتلال - عرب ٤٨

تعتقل السلطات الإسرائيليّة الفلسطينيّين من قطاع غزّة بناءً على قانون لا يضمن الحقّ في مراجعة قضائيّة سليمة، وينتهك الحقّ في سلامة إجراءات التقاضي. فقانون المقاتل غير الشرعيّ أصدره الكنيست عام 2002 للسماح لرئيس الأركان العامّة لجيش الدفاع الإسرائيليّ بسجن أيّ شخص بناء على "سبب معقول" على أنّه "مقاتل غير شرعيّ، وأنّ إطلاق سراحه سيضرّ بالأمن القوميّ".

يعرّف القانون المقاتل غير الشرعيّ على أنّه: "شخص شارك بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال عدائيّة ضدّ دولة إسرائيل، أو أنّه منخرط في قوّة ترتكب أعمالاً عدائيّة ضدّ دولة إسرائيل". ينصّ قانون عام 2002 على أنّ المحكمة تقبل تلقائيّاً بما تتوصّل إليه "وزارة الأمن" بأنّ مجموعةً ما تُشكّل قوّة "معادية"، وأنّ الانتمّاء لها يجعل المحتجز "شخصاً قد يضرّ الإفراج عنه بأمن الدولة."

هذه الافتراضات تضع عبئاً على المحتجز لإثبات أنّه لا يشكّل تهديداً، بدلاً من وضع عبء الإثبات على عاتق سلطات الدولة، كما ينصّ على ذلك القانون الدوليّ لحقوق الإنسان[10]. وإنّ سريّة الأدلّة تجعل من المستحيل على المعتقلين الاعتراض الفعليّ على هذه المزاعم. إضافة إلى ذلك، يقتصر نطاق جلسة مراجعة المحكمة لأمر الاعتقال على تحديد ما إذا كان استخدام السلطات التقديريّة معقولاً، وهو ما تقيّده افتراضات القانون بشكل أكبر. ومنذ إعلان دولة الاحتلال حالة الطوارئ أدخلت مجموعة من التعديلات القانونيّة على قانون "المقاتل غير الشرعيّ" الذي يتمّ التعامل مع أسرى قطاع غزّة بناء عليه، وهو أشبه بالاعتقال الإداريّ. ومن أبرز التعديلات التي تمّ إدخالها على هذا القانون هو تمديد التوقيف لمدّة 45 يوماً، وإتمام المراجعة القضائيّة بعد 75 يوماً، إضافة إلى المنع من لقاء المحامي لمدّة 180 يوماً[11]. وفي هذا السياق نذكر أنّ منذ بداية العدوان رفضت السلطات الإسرائيليّة السماح للصليب الأحمر بزيارة المعتقلين الفلسطينيّين سواء في السجون، أو في معسكرات الجيش.

[10] هيومن رايس وواتش. "غزة: قانون المقاتلين غير الشرعيّين ينتهك الحقوق". آذار 2017
https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/01/300606
[11] لمعرفة المزيد انظر إلى فصل التعديلات القانونيّة

لا يعترف القانون الدوليّ بصفة "مقاتل غير شرعيّ"، ولكنّه يحدّد الحماية للمدنيّين المشاركين في القتال في اتّفاقيّة جنيف الرابعة التي تنطبق على الفلسطينيّين من غزّة المحتجزين بموجب قانون المقاتلين غير الشرعيّين. وتنصّ اتّفاقيّة جنيف الرابعة على إمكانيّة استخدام الاعتقال الإداريّ "لأسباب أمنيّة قهريّة" من قبل "القوّة المحتلّة". ولكنّ قانون المقاتلين غير الشرعيّين يجرّد المعتقلين من الحقوق والحمايات المكفولة في القانون الدوليّ الإنسانيّ للسجناء والمعتقلين.

ومع التعديلات القانونيّة التي تمّ إدخالها على قانون "المقاتل غير الشرعيّ"، ومع رفض دولة الاحتلال الإفصاح بأيّة معلومات تخصّ معتقلي قطاع غزّة وأعدادهم، وظروف وأماكن احتجازهم، تقدّمت مجموعة من المؤسّسات الحقوقيّة الإسرائيليّة بعدد من الالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيليّة، طالبت فيه المحكمة بإصدار تعليمات للجيش الإسرائيليّ، ومصلحة السجون، والشرطة الإسرائيليّة بالكشف عن أسماء وأماكن وجود العمّال المحتجزين في مراكز الاعتقال الإسرائيليّة [12]. وجاء الردّ على هذا الالتماس بالكشف عن مواقع احتجاز عشرة معتقلين فقط. وتعدّدت الالتماسات التي تمّ تقديمها من قبل المؤسّسات الحقوقيّة الإسرائيليّة، لكنّ جميعها كانت تهدف إلى الحصول على معلومات حول أسرى قطاع غزّة، والمطالبة بالإفصاح عن أماكن وجودهم، والأساس القانونيّ لاحتجازهم، وكذلك إطلاق سراح المعتقلين طالما أنّ اعتقالهم غير قانونيّ. وفي التماسٍ قُدّم بتاريخ 22/10/2023، لتحديد مكان أكثر من 400 فلسطينيّ من قطاع غزّة تمّ احتجازهم بعد السابع من أكتوبر، وأعلنت دولة الاحتلال أنّ الجهة المسؤولة لمخاطبة هذا الأمر هو "مجلس الأمن القوميّ"، الذي بدوره كشف عن أماكن وجود عدد محدود من الأسرى دون الكشف عن الأساس القانونيّ لهذه الاعتقالات. وتقدّم التماسٌ آخر في تاريخ 12/12/2023، إلى محكمة العدل العليا لإصدار أوامر إحضار بحقّ فلسطينيّين من قطاع غزّة الذين لا يزال مكان الاعتقال مجهولاً. وطالب مركز الدفاع عن الفرد - هموكيد الدولة بالكشف عن مكان وجود المعتقلين الحالي، ومكان احتجازهم من قبل السلطات، وقانون اعتقالهم، والظروف المحيطة بالإفراج المفترض عن بعضهم. كما طالب الملتمسون إطلاق سراح المعتقلين الذين كانوا محتجزين بشكل غير قانونيّ، أو في أماكن ليست مرافق اعتقال رسميّة. ولكنّ دولة الاحتلال قامت بالمماطلة بالردّ على الالتماس إلى أن قامت المحكمة العليا برفض الالتماس في تاريخ 18/2/2024[13]. ومرّة أخرى تبنّت المحكمة موقف الدولة دون تحفُّظ، وقضت بأنّ "الالتماس المعروض يتعلّق بملتمسين مختلفين، تختلف أمورهم عن بعضها البعض، ولا يمكن النظر في قضاياهم بشكل موحّد.

معتقلين من قطاع غزة - الجزيرة

[12] Hamoked. “Six human rights organizations in High Court petition: Thousands of Palestinian permit-holders from Gaza are being held in Israel secretly and illegally; Order the Israeli authorities to disclose the names and locations of all detainees and release those unlawfully detained to the West Bank”. 23 October 2023
https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2378

[13] Hamoked. “Hight Cort of Justice Rejected Hamoked’s Petition to Reveal the whereabouts of 62 Gazan’s Incarcerated in Israel and Thus Again Sanctioned Protracted Incommunicado Detention”. 18 February 2024
https://hamoked.org/document.php?dID=Updates2389

بالنظر إلى قرارات المحاكم الإسرائيليّة التي رفضت جميع الالتماسات التي تمّ تقديمها من قبل المؤسّسات، والاكتفاء بالإفصاح عن أماكن أشخاص معيّنين تمّ ذكرهم في الالتماسات، لكن مع الإبقاء على الأساس القانونيّ للاعتقال السريّ، هذا يؤكّد تعسُّفيّة هذه الاعتقالات، وتعمّد الدولة بعدم الإفصاح عن أماكن أو ظروف هؤلاء المعتقلين؛ للتغطية على الجرائم التي يتمّ ارتكابها بحقّهم في مختلف أماكن احتجازهم، سواء في معسكرات الجيش، أو في سجن عوفر. ورفض هذه الالتماسات يعني الحكم على هؤلاء المعتقلين بالتعرّض إلى شتّى أنواع المعاملة القاسية واللإنسانيّة، واستمّرار جريمة الاختفاء القسريّ بحقّهم.

مصير مجهول بعد الاعتقال من داخل المستشفيات

على الرغم من أنّ المشافي تُعدّ مبانيَ مدنيّة محميّة بموجب القانون الدوليّ، لكنّ دولة الاحتلال باشرت منذ السابع من أكتوبر الاعتداء على المشافي ومَن فيها، وبدأت بقصف المشافي وكانت مجموعة من الأطبّاء الإسرائيليّين جزءاً من هذه الممارسة الذين قاموا بالتحريض على الجرائم ضدّ المشافي، ووقّعوا عريضة باستهداف المشافي في قطاع غزّة[14]، إضافة إلى فرض الحصار على المشافي، وطلبات الإخلاء من المرضى، وعمليّات الاعتقال التي تمّت من داخل هذه المشافي.

[14] الجزيرة. "أطبّاء إسرائيليّون يطالبون بقصف المستشفيات في غزّة". 5 تشرين الثاني 2023 https://tinyurl.com/2c9fmdvn

في تاريخ 12/12/2023 قامت قوّات الاحتلال بشنّ سلسلة من الغازات الجويّة على محيط مستشفى كمال عدوان الواقع في منطقة بيت لاهيا شمال القطاع، بعد أيّامٍ عدّة من الحصار والقصف فرضت القوّات طوقاً أمنيّاً على المستشفى، واحتجزت ما بين 1000 إلى 1200 شخص، معظمهم من الرجال والصبيان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و65 سنة، وكان من بين المحتجزين أفراد الطواقم الطبيّة من الممرّضين والأطبّاء. وأفاد المدير العام لوزارة الصحّة في قطاع غزّة خلال مؤتمّر صحفيّ عُقد في باحة المشفى أنّ قوّات الاحتلال اعتقلت 70 شخصاً من أفراد الطواقم الطبيّة، من بينهم الدكتور أحمد الكحلوت- المدير العام للمستشفى-، وتمّ احتجازهم في أماكن مجهولة لا أحد يعلم عنها[15]. وبالتاريخ ذاته أيضاً 12/12/2023 عبّرت منظّمة الصحّة العالميّة عن قلقها جرّاء عمليّة الحصار المطوّلة التي قامت بها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ في محيط المستشفى الأهليّ في شمال غزّة، واحتجازها أحد موظّفي جمعيّة الهلال الأحمر الفلسطينيّ خلال مهمّة مشتركة لإجلاء وإخلاء المستشفى الأهليّ، حيث أفادت المنظّمة بأنّ قوّات الاحتلال قامت بإلقاء القبض على أحد أفراد طاقم الهلال، وإجباره على الركوع تحت تهديد السلاح، وتجريد ملابسه، والاعتداء عليه بالضرب المبرح، ومن ثمّ اقتياده بعيداً عن الأنظار، وذكرت المنظّمة بأنّه تمّ الإفراج عنه في وقت لاحق من الليلة ذاتها، وتركه يسير نحو الجنوب، ويداه مقيّدتان خلف ظهره، دون ملابس أو أحذية[16].

وفي تاريخ 17/12/2023 بعد حصار دام 16 يوماً، قامت قوّات الاحتلال باعتقال رئيس مشفى العودة في قطاع غزّة أحمد مهنا، إضافة إلى اعتقال 21 شخصاً من ضمنهم موظّفو المشفى، وتمّ استجوابهم وتعريتهم من ملابسهم، واحتجازهم وبعد ساعات عدّة تمّ إطلاق سراحهم، وأبقت قوّات الاحتلال على اعتقال أحمد مهنا[17].

مستشفى كمال عدوان بعد انتهاء العملية العسكرية الإسرائيلية فيه وتنفيذ عمليات اعتقال طالت العشرات - سكاي نيوز عربية

[15] الجزيرة. "جيش الاحتلال الإسرائيليّ يطلق كلابه على محاصرين بمشفى كمال عدوان". 17 كانون الأوّل 2023 https://tinyurl.com/5ytsv43t

[16] Relif Web. “UN Human Rights Officer -OPT: Disturbing reports from the North of Gaza of Mass Detention, Ill-treatment and Enforced Disappearances of Possibly Thousands of Palestinians”. 16 December 2023 https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/un-human-rights-office-opt-disturbing-reports-north-gaza-mass-detentions-ill-treatment-and-enforced-disappearances-possibly-thousands-palestinians

[17] Front Line Defenders. “Deep Concern at the Enforced Disappearance, Detention and Ill-treatment of Human Rights Defenders in the Gaza Strip”. 20 December 2023 https://www.frontlinedefenders.org/en/statement-report/israelopt-deep-concern-enforced-disappearance-detention-and-ill-treatment-human

كما حُوصر مشفى الشفاء خلال شهر تشرين الثاني، حيث إنّه بعد أيّام من الحصار، وتحديداً في تاريخ 13/11/2023 تمكّن الصحفيّ والناشط محمد عبيد بالخروج من المشفى، وفي اليوم التالي عبر الممرّ الآمن في شارع صلاح الدين الذي يفصل المنطقة الشماليّة عن المنطقة الجنوبيّة، إلّا أنّه اعتُقل من قبل قوّات الاحتلال بعد وصوله نقطة "الحميدات"، وهي بوّابات حديديّة وضعها الجيش الإسرائيليّ في الممرّ الآمن بالقرب من الدوّار الكويتيّ، بعدما أجبره أحد الجنود على خلع ملابسه، وأبقوه في الملابس الداخليّة، وتمّ تقييده وتعصيب عينيه، واقتادوه إلى مكان عند منطقة (نتساريم) القريبة من الممرّ الآمن في شارع صلاح الدين، وخلال وجوده في منطقة (نتساريم) تمّ التحقيق معه من قبل ضابط مخابرات، وأثناء التحقيق كان المحقّق والجنود يعتدون عليه بالضرب، وأشار عبيد إلى أنّ الضرب تركّز على منطقة الرأس. وفي اليوم ذاته تمّ نقله مع عدد من الأسرى إلى منطقة "بئيري"، وتمّ احتجازهم في (بركس) جزء منه مفتوح السقفيّة، واحتُجز فيه عبيد مدّة 8 أيام، وخلالها كان هو والأسرى الآخرون الذين قُدّر عددهم بـِ 80-100 أسير كانوا مقيّدين ومعصوبي الأعين طوال فترة الاحتجاز. وشرح عبيد عن ظروف المعتقل قائلاً: " كان الطعام سيّئاً جدّاً على نظام أن تبقى حيّاً فقط، وطيلة فترة الاعتقال كان من المستحيل أن نأكل ونشبع، أمّا المياه فكان يوجد حنفيّة مياه خارج الحمّامات نستخدمها للشرب"[18].

وبعد مرور 8 أيّام جرى نقله إلى سجن النقب برفقة حوالي 25 أسيراً، ولدى وصول عبيد اقتادوه إلى غرفة الفحص الطبّيّ حينما استقبله 6 جنود، وانهالوا عليه بالضرب المبرح وهو معصوب العينين حتّى أصبح ينزف من وجهه، بعدها دخل طبيب السجن إلى الغرفة وأزال له عصبة العينين، وسأله "شو مالك؟" أجاب عبيد أنّ الجنود اعتدوا عليه، فما كان من الطبيب إلّا أن يلفّ وجهه، وأكمل الجنود ضرب عبيد. بعد ذلك نقلوه إلى أقسام الخيم المهجورة في سجن النقب داخل الأقسام فكّوا القيود وعصبة العينين.

كان الأسرى ينامون على فرشات رقيقة، وبسبب الاكتظاظ كانوا يضعون فرشتين على الأرض بالعرض لينام عليها 3 أسرى، وكان مع كلّ أسير حرام خفيف. الحمّامات لم يكن فيها مياه ساخنة بتاتاً، ولا يوجد أيّة أداة من أدوات النظافة الشخصيّة بما في ذلك ملابس نظيفة، وكان الأسرى يخرجون للفورة، ولكن ليس يوميّاً. احتُجز عبيد بالنقب مدّة 45 يوماً، ولم يتمّ عرضه على محكمة أثناء فترة الاعتقال[19].

[18] مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر محمد عبيد في تاريخ 24 كانون الثاني 2024
[19] المصدر السابق نفسه.

يُحتجز قسم كبير من الأسرى الذين تمّ اعتقالهم من قطاع غزّة في معسكر "سديه تيمان" الواقع في منطقة بئر السبع، ويتبع هذا المعسكر إلى إدارة الجيش الإسرائيليّ. أكّد الأسرى المحرّرون من هذا المعسكر لوسائل الإعلام تعرّضهم للتعذيب والتجويع، واحتجازهم في ظروف لاإنسانيّة، حيث يتمّ الإبقاء على تكبيلهم وتعصيب أعينهم لفترات طويلة من النهار إن لم يكن طواله، ويُجبرون على الركوع على ركبهم لساعات طويلة خلال النهار. أمّا الجرحى والمرضى الذين تمّ احتجازهم في هذا المعسكر، فكانت معاناتهم مضاعفة؛ إذْ أقام الجيش الإسرائيليّ مشفًى ميدانيّاً في هذا المعسكر لاحتجاز الجرحى والمرضى. وبعد زيارة أجرتها "لجنة لشؤون آداب مهنة الطبّ" أكّدوا أنّ المحتجزين في هذه المنشأة لا يتمّ التعرُّف عليهم بأسمائهم، بل أُعطِي المحتجزون رقم تعريف عسكريّاً مكوّناً من 5 أرقام، ويبقى جميعهم بما فيهم المرضى الموجودون في المشفى الميدانيّ مقيّدين بأسرّتهم بكلتا أيديهم وسيقانهم في معظم ساعات اليوم. ويذكر أنّ الأطباء الموجودين في ذلك المشفى غير متخصّصين بإجراء العمليّات الجراحيّة المعقّدة؛ لذلك يتمّ استدعاء أطبّاء من خارج المنشأة لتقديم المشورة، أو في الحالات الحرجة يتمّ نقل الأسير إلى مشفى مدنيّ إلّا أنّه يتمّ تسريحهم من المشافي مبكّراً جدّاً[20]. وأنّ هذه الإجراءات قد تكون أحد الأسباب الرئيسيّة التي أدّت إلى وفاة 27 شخصاً في هذه المعسكرات. ونذكر أنّه على الرغم من أنّ هذه المنشأة تابعة لإدارة الجيش الإسرائيليّ، إلّا أنّ وزارة الصحّة الإسرائيليّة أيضاً تشترك في إدارة هذه المنشأة، فبالتالي تتحمّل جزءاً كبيراً من المسؤوليّة عن جميع هذه الجرائم الطبيّة، والأوضاع اللاإنسانيّة التي يعيشها الأسرى، و يظهر ذلك من خلال إعلان أصدرته وزارة الصحّة الإسرائيليّة يفيد أنّ المعتقلين الذين تمّ احتجازهم خلال الأيّام الأولى للحرب لن يتلقّوا علاجاً في المشافي الإسرائيليّة، وأنّه سيتمّ تحويلهم إلى المرافق الطبيّة التابعة لأيّ من مصلحة السجون أو الجيش، دون التطرّق إلى مدى قدرة تلك المرافق في توفير العلاج الطبّيّ لهم[21]. وتنصّ توجّهات وزارة الصحّة بألّا يتمّ تحويل أسرى قطاع غزّة إلى المشافي المدنيّة، إلّا في حالة وجود خطر على حياة الأسير، أو في حال وجود خطر تعرّضه إلى إعاقة خطيرة وغير قابلة للعلاج[22] شريطة عدم توفّر العلاج الطبّيّ اللازم في المرفق الصحّيّ "العسكريّ"[23]. ومن خلال هذه التوجّهات، يظهر عدم رغبة وزارة الصحّة في تقديم العلاج المناسب لهؤلاء الأسرى -خاصّة الجرحى والمرضى- الذين يحتاجون إلى رعاية طبّيّة خاصّة لا يمكن أن يتمّ تقديمها في معسكرات الجيش، ولا في عيادة سجن الرملة.

[20] عرب 48. "تقرير: إسرائيل تسلب معتقلي غزّة هويّاتهم وتعرّفهم بأرقام". 12 آذار 2024 https://tinyurl.com/39rmpeja

[21] أدير ينكو، إيلانا كوريئيل. "بعد الاحتجاجات: وزارة الصحّة تدّعي أنّه سيتمّ إنشاء مشفى للإرهابيّين الغزيّين". 13 ynet. بعد العاصفة: وزارة الصحة تدعي أنه سيتمّ بناء مستشفى لمنفذي الهجمات من غزة (ynet.co.il)

[22] تك تعريف الإعاقة الخطيرة وغير القابلة للعلاج بحسب توجهات وزارة الصحّية الإسرائيليّة على أنّها فقدان عضو حيويّ لقدرته على الأداء (على غرار بتر أحد الأطراف أو فقدان إحدى العينين) أو فقدان أحد الأعضاء الحيوية لقدرته على الأداء.

[23] أطبّاء لحقوق الإنسان. "الأخلاقيّات الطبيّة والمعتقلين الغزيّين منذ بداية الحرب 2023". 18 نيسان 2024 https://www.phr.org.il/en/shut-down-the-sde-teiman-facility-now/

"عليهم ألّا يروا نور الشمس، وهكذا يجب أن يكون سجنهم بالوضع الأدنى من الشروط". هذا ما صرّح به (بن غفير) عقب زيارة نفّذها لمعتقلي "كما سمّاهم "النخبة"[24] في تاريخ 15/11/2023، وطالب بإعادة فتح قسم "ركيفت" في سجن "نيتسان" في الرملة لتحويل معتقلي "النخبة" إليه. يُشار إلى أنّ هذه القسم يقع تحت الأرض، ولا يصله ضوء الشمس وتمتاز زنازينه بصغر حجمها، وبسبب ظروفه القاسية جدّاً تمّ إغلاقه منذ سنوات، إلّا أنّ هذا الطلب جاء امتداداً لنهج الاحتلال باستخدام سياسة العزل الانفراديّ ضدّ المعتقلين.

ونشرت قناة 13 العبريّة تقريراً مصوّراً بتاريخ 18/2/2024 عن الظروف اللاإنسانيّة والقاسية التي يتمّ احتجاز معتقلي"كما سمتهم النخبة" فيها، فظهروا في مقطع الفيديو محتجزين في زنازين صغيرة مكتظّة، يحتجزون بها ما يقارب 7 معتقلين[25]. هذه الزنازين مجرّدة من مقوّمات الحياة، لا يوجد فيها إلّا أبراش حديديّة مكوّنة من طابقين دون أن يكون هناك فرشات، أو مخدّات، أو بطّانيّات، ولا يوجد في الزنازين مرحاض. وأشاروا في الفيديو إلى تقديم الخبز والجبنة الصفراء طعاماً لهؤلاء الأسرى لا سواه. وظهر في مقطع الفيديو أنّ المعتقلين يتمّ تقييدهم من الأرجل طوال اليوم، ويوجد سلسلة بين القيود تشبك بين معتقلين اثنين، وهذا ما أكّدته (كيتي بيري) مفوّضة مصلحة السجون السابقة، قائلة: إنّ أسرى (النخبة) يتمّ الإبقاء على تقييدهم حتّى وهم داخل الزنازين،[26] إضافة إلى تشغيل موسيقى "إسرائيل حي" طوال النهار، مدّعين أنّها ترفع معنويّات السجّانين، إلّا أنّ الغاية من هذه الأغاني هي الحرب النفسيّة على الأسرى ونوع من أنواع التعذيب الممارس عليهم. كما ظهر بمقاطع الفيديو المصوّرة وجود كاميرا مراقبة في زاوية الزنزانة. وظهر الأسرى راكعين على الأرض ورؤوسهم للأسفل، ودخول السجّانين للزنازين برفقة كلب بوليسيّ.

على الرغم من الظروف الصعبة والمشدّدة التي يتمّ احتجاز الأسرى من غزّة فيها، إلّا أنّ (بن غفير) قام بإقالة مديرة مصلحة السجون (كيتي بيري) بادّعاء أنّها متهاونة مع أسرى غزّة، وتعيّنَ مدير جديد لمصلحة السجون.

[24] قوّات النخبة: هي وحدة خاصّة تابعة لكتائب عز الدين القسّام، الجناح العسكريّ لحركة حماس. وتزعم إسرائيل أن هذه الوحدة قادت عمليّة "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر.

[25] https://youtu.be/jBp7eEHH2fo?si=ZJEmU4z3upcoqOna

[26] مركز مدار. "يحدث الآن في سجون إسرائيل: اختفاء قسريّ وتنكيل وموت أسرى فلسطينيّين!". 29 كانون الثاني 2024 https://rb.gy/f3xrp6

يُحتجز بعض معتقلي قطاع غزّة في القسم 23 من سجن عوفر، وآخرون في الخيام التي تمّ نصبها في ساحات السجن، وعلى الرغم من عدم قدرة المؤسّسات أو المحامين المستقلّين من زيارة هؤلاء المعتقلين؛ بسبب انتهاج دولة الاحتلال سياسة الاختفاء القسريّ بحقّهم، إلّا أنّ من خلال الشهادات التي تمّ جمعها من الأسرى داخل سجون الاحتلال والمحتجزين في أقسامٍ مجاورة أفادوا أنّهم يسمعون بشكل مستمرّ أصوات صراخ الأسرى بفعل التعذيب الممارس عليهم، إضافة إلى سماع أصوات نباحهم، حيث أفاد الأسير إبراهيم الزهيري المحتجز في القسم (24) أثناء زيارة محامي الدفاع قائلاً: "نسمع أصوات الضرب بالعصيّ، وصراخ الأسرى القادم من القسم 23، ونسمعهم يقولون جملة بالعبري مفادها "إسرائيل حي"، ونسمعهم أيضاً ينبحون...، وأحياناً يذهب السجّانون ويعتدون عليهم وقت العدد، ثمّ يصلون إلى القسم الذي أنا به وهم يلهثون"[27]. كما قال الأسير عدنان حبية المحتجز أيضاً في قسم (24) لمحامي الدفاع: "كنّا نسمع أصوات ضرب وصراخ طوال اليوم من القسم 23"[28]. وأكّد الأسير محمد القاضي الذي يقبع في القسم (15) زنزانة رقم (4) رؤيته أسيراً أثناء نقله للزيارة، كان مقيّد اليدين والقدمين، لا يقوى على المشي قائلاً: "كان الأسير مثل الهيكل العظميّ" [29]. وأكّد معظم الأسرى الذين زارهم محامي الدفاع سماعهم أصوات صراخ الأسرى في قسم 23 خاصّة في ساعات الفجر، إضافة إلى سماع أصوات نباح الكلاب.

وشرح الأسير المحرّر (ع، و) لمؤسّسة الضمير عن ظروف الخيام التي احتُجز فيها برفقة مجموعة من الأسرى في سجن عوفر، حيث قامت إدارة السجن في نصب خيم في الساحات، تُقدّر مساحة الخيمة الواحدة بـِ 150 متراً مربّعاً، وكلّ واحدة محاطة بجدار طوله يقدّر بـِ 5 أمتار، ويوجد بين الجدار والساحات شيك حديديّ وسجّانون للمراقبة. احتجزت مصلحة السجون في الخيم ما بين 230-250 أسيراً، وكانت أرضيّة الخيم رمليّة. تخلو الخيمة من أيّ شيء، وفقط كان موجوداً فيها الفرشاتُ والبطّانيّات التي لم تكن تكفي لجميع الأسرى، وبسبب صغر حجم الخيمة بالمقارنة مع عدد الأسرى المحتجزين بها، كان بعضهم ينام خارجاً، حيث أفاد الأسير (ع، و) قائلاً: "الخيمة لم تكن تسع للجميع، كان جزء ينام بالساحة الخارجيّة، وكان برد شديد وهناك أسرى بدون فرشات أو بطّانيّات، وأكثر من مرّة مطرت علينا فدخلنا على الخيمة، وبقينا واقفين على أرجلنا لعدم وجود مساحة للنوم. الخيم لا يوجد فيها أيّ شيء كنا نتغطّى كلّ 4 بنفس البطّانيّة"[30].

كان الأسرى يعانون من قلّة نظافة هذه الخيم، حيث لم يكن هناك أيّة أدوات تنظيف، ولا حتّى موادّ للنظافة الشخصيّة، ولقد كانت الدوشات خارج الخيم، ولكنّ المياه الساخنة لم تكن متوافرة بالمطلق، ولم تقم إدارة السجن بتوفير غيارات للأسرى. وأكّد الأسير (ع، و) سياسة الإهمال الطبّيّ والمماطلة في تقديم العلاج للأسرى الذين يعانون من أمراض مزمنة، مثل أمراض القلب، وأشار (ع، و): "أنا أعاني من مشاكل في القلب، وأحتاج إلى بخّاخ، ولكن رفضت أن اطلب الخروج إلى العيادة لأنّ السجّانين كانوا يغمّون الأسرى الذين يخرجون إلى العيادة، ويربطونهم ويعتدون عليهم، وهذا كان أمام أعيننا"[31].

[27] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير إبراهيم الزهيري بسجن عوفر في تاريخ 10 كانون الأول 2023
[28] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير عدنان حبية بسجن عوفر في تاريخ 8 تشرين الثاني 2023
[29] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير محمد القاضي بسجن عوفر في تاريخ 3 كانون الثاني 2024
[30] مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر (ع، و) بتاريخ 7 تشرين الثاني 2023
[31] المصدر السابق نفسه

أسيرات غزّة في سجن الدامون

سجن الدامون - الجزيرة

بالتزامن مع حملات الاعتقال الشرسة والواسعة النطاق التي شنّتها قوّات الاحتلال على الفلسطينيّات في قطاع غزّة، في ظلّ ممارسة جريمة الإبادة الجماعيّة والاختفاء القسريّ لأهالي قطاع غزّة، تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة للوصول إلى معلومات بشأن احتجاز عدد من أسيرات قطاع غزّة في سجن الدامون، بالرغم من أنّ إدارة السجن رفضت الكشف عن أسمائهنّ وأعدادهنّ وظروف احتجازهنّ. وعلى الرغم من رفض الزيارات لمعتقلات قطاع غزّة اللواتي تمكّنَ بعض المحامين من معرفة أسمائهنّ، من خلال أسيرات الضفّة الغربيّة والداخل المحتلّ المحتجزات بالسجن نفسه، مع فصلهنّ بغرف وحدهنّ، ومنع الأسيرات الأخريات من التواصل معهنّ. إلّا أنّ مصلحة السجون رفضت جميع طلبات الزيارة المقدّمة من جميع الجهات، بما في ذلك المؤسّسات الإسرائيليّة، مثل جمعيّة أطبّاء لحقوق الإنسان، التي كانت قد قدّمت طلباً لزيارة الأسيرة المسنّة فهميّة عنتر (82) التي تعاني من مرض الزهايمر. وتمكّنت جمعيّة أطبّاء من انتزاع موافقة لزيارتها من خلال المحاكم الإسرائيليّة؛ بسبب خصوصيّة وضعها، إلّا أنّ مصلحة السجون كانت قد أفرجت عنها قبل السماح لأيّة جهة من زيارتها والاطمئنان على وضعها الصحيّ. ويُذكر أنّ فهميّة كان قد تمّ اعتقالها برفقة مساعدتها الشخصيّة من قطاع غزّة.

وما يؤكّد عمليّات الاعتقال العشوائيّة والانتقاميّة التي نفّذتها قوّات الاحتلال في قطاع غزّة، هو دخول البيوت الآمنة، وتنفيذ إعدامات ميدانيّة لأصحاب المنازل واعتقال النساء، فسجّلت حالات اعتقال لجدّات مع أحفادهنّ، حيث إنّهم كانوا محتجزين في سجن الدامون، وهذا ما حصل مع عائلة أبو شملة، حيث إنّ قوّات الاحتلال اعتقلت أكثر من 7 إناث من العائلة ذاتها.

وأكّدت شهادات الأسيرات المحرّرات من قطاع غزّة التي نُشرت في وسائل الإعلام، وأُخذت أيضاً من قبل مؤسّسات حقوقيّة تعرُّضهنّ لسوء معاملة شديد أثناء عمليّات الاعتقال والاحتجاز، وتفتيش عارٍ مهين، وتكبيل الأيدي، وتعصيب الأعين، وتمّ احتجازهنّ بزنازين عزل جماعيّ فارغة من أبسط مقوّمات الحياة، ومُنع عنهنّ التواصل مع أيّ شخص من داخل أو خارج السجن/معسكرات الجيش، وقُطعت أخبارهنّ عن عائلاتهنّ طوال فترة احتجازهنّ. حيث أشارت الأسيرة المحرّرة (ف، م) التي تمّ اعتقالها من الضفّة الغربيّة على الرغم من أنّها تسكن فيها، فقط لكونها من قطاع غزّة، وتمّ احتجازها في معسكر (عناتوت)، وأكّدت أنّ الجيش أبقى على تكبيلها، وتعصيب عينيها طوال فترة الاعتقال، إضافة إلى نزع الحجاب عنها، ومنع الأسيرات من التواصل مع بعضهنّ نهائيّاً، وأفادت أنّهنّ كنّ ينمْنَ على الأرض على بطّانيّات خفيفة، وأكّدت انّها طوال فترة اعتقالها لم تحصل إلّا على حبّة أكامول واحدة، رغم انّها مصابة بالسرطان وكانت تتعالج قبل اعتقالها. وأكّدت بعض الأسيرات المحرّرات أنّه تمّ اعتقالهنّ ممّا تسمّية إسرائيل"الممرّات الآمنة" أثناء عمليّات النزوح، فإحدى المعتقلات أجبرتها قوّات الاحتلال على ترك أطفالها بعهدة شخص غريب لا تعرفه، وتمّ اعتقالها وفصلها عن أطفالها، وهذا ما أكّدته الأسيرات الأخريات بسجن الدامون.
وهذه الحالات هي حالات بسيطة تمكّنت المؤسّسات من الوصول إليها أو رصدها بواسطة الإعلام، إلّا أنّه بسبب قطع الاتّصالات والتواصل عن قطاع غزّة بفعل القصف، وفي ظلّ المنع المطلق من السماح بزيارات أسرى واسيرات غزّة في السجون، لا تزال المؤسّسات تواجه صعوبة بالغة بتوثيق ما تعرّضت له هؤلاء الأسيرات.

إعدام شاب فلسطينيّ على يد جنديّ إسرائيليّ

منذ بداية التوغُّل الإسرائيليّ البريّ إلى مناطق عدّة في قطاع غزّة، تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة من جمع معلومات وشهادات عن الجرائم الفظيعة التي تقترفها القوّات الإسرائيليّة في المناطق التي تتوغّل فيها، بما فيها الإعدامات الميدانيّة للمدنيّين بعد مداهمة منازلهم، وإعدام الذكور منهم عبر إطلاق النار المباشر وقتلهم. ونشرت وسائل الإعلام مجموعة من الصور التي أظهرت مجموعة من الشبان الفلسطينيّين المقيّدة أياديهم، وقد تمّ إعدامهم من قبل قوّات الاحتلال وتركهم. وجاءت هذه الجرائم ضدّ المدنيّين العُزّل وكانت قد نشرت صورة بشكل واسع على وسائل التواصل الاجتمّاعي التي ظهرت فيها يد شاب فلسطينيّ قامت دبّابات الاحتلال بدهسه بشكل متعمّد. أما فيما يخصّ النساء والأطفال فقد جرى التنكيل بهنّ واحتجازهنّ في غرف منفصلة عن الذكور. وهناك مجموعة من الحالات التي جرى فيها اعتقال النساء من المنازل بعد إعدام عائلاتهنّ، واقتيادهنّ إلى أماكن غير معلومة.

وتمّ رصد نمط الإعدام الميدانيّ التي تنفّذه قوّات الاحتلال المتمركزة في الآليات العسكريّة الإسرائيليّة، أو في البنايات العالية التي تباشر بقنص المدنيّين، سواء أثناء وجودهم داخل منازلهم، أو خلال محاولات التحرّك في المناطق السكنيّة، أو أثناء عمليّات النزوح، أو أثناء الاحتجاز؛ وهذا ما حصل مع شاب فلسطينيّ تمّ اعتقاله بتاريخ 30/12/2023 من شمال قطاع غزّة، وبعدما تمّ التحقيق معه تمّ تسليمه إلى جنديّ ليقوم بحراسته، إلّا أنّ الجنديّ قام بإطلاق النار عليه وقتله مدّعياً أنّه شعر "بالتهديد"، وفي تاريخ 31/12/2023 فتحت الشرطة الإسرائيليّة تحقيقاً في هذه القضيّة.

أكّد المرصد الأورومتوسطي أنّه تلقّى مئات البلاغات عن فلسطينيّين مفقودين في قطاع غزّة. ويُشتبه في أنّ هؤلاء الأشخاص قد تمّ احتجازهم مباشرة من منازلهم، أو من مراكز الإيواء أثناء الغارات التي شنّتها القوّات الإسرائيليّة في أعقاب الغزو البريّ الإسرائيليّ لغزّة؛ وتعرّض العشرات منهم للإعدام التعسّفيّ خارج نطاق القانون[32].

على الرغم من أنّ وسائل الإعلام والصحفيّين يقومون بتغطية ما يمكنهم من جرائم الاحتلال في قطاع غزّة، إلّا أنّه لا تزال المعلومات المتوافرة حول معتقلي قطاع غزّة، والانتهاكات التي يتعرّضون لها، والأُسس القانونيّة لاعتقال مئات الآلاف منهم لا تزال غير واضحة، في ظلّ جريمة الاختفاء القسريّ التي تتعمّد سلطات الاحتلال ارتكابها منذ بداية العدوان على قطاع غزّة، ولا تزال دولة الاحتلال تسخّر إمكانيّاتها كافّةً للتستّر على جرائمها بحقّ معتقلي قطاع غزّة، فالمعلومات التي حصلت عليها المؤسّسات الحقوقيّة الفلسطينيّة أو الإسرائيليّة لا تُشكّل جزءاً من التنكيل والجرائم المرتكبة بحقّ المعتقلين.

على الرغم من أنّ معاهدات القانون الدوليّ الإنسانيّ لا تشير إلى مصطلح "الاختفاء القسريّ" بحدّ ذاته. ومع ذلك، فالاختفاء القسريّ ينتهك سلسلة من القواعد العرفيّة في القانون الدوليّ الإنسانيّ، أو يهدّد بانتهاكها، وعلى الأخصّ حظر الحرمان التعسّفيّ من الحريّة (انظر القاعدة 99)، وحظر التعذيب والمعاملة الأخرى القاسية أو اللاإنسانيّة (انظر القاعدة 90)، وحظر القتل (انظر القاعدة 89). إضافة إلى ذلك، وفي النزاعات المسلّحة الدوليّة، يجب نقل المعلومات فيما يتعلّق بالأشخاص المحرومين من حريّتهم، ومنع الاختفاء القسريّ (انظر الفصل 37). وفي النزاعات المسلّحة غير الدوليّة، يُطلب أيضاً من الأطراف اتّخاذ خطوات لمنع الاختفاء، بما في ذلك تسجيل الأشخاص المحرومين من حرّيتهم (انظر القاعدة 123)، ويجب النظر أيضاً إلى القاعدة التي مفادها أنّ على كلّ طرف من أطراف النزاع اتّخاذ التدابير المستطاعةكافّةً؛ للإفادة عن الأشخاص الذين يُبلَّغ عن فقدانهم نتيجة للنزاع المسلّح، وإعطاء أفراد عائلاتهم المعلومات المتوافرة حول مصيرهم (انظر القاعدة 117)، والنتيجة التراكميّة لهذه القواعد هي أنّ ظاهرة "الاختفاء القسريّ" محظورة في القانون الدوليّ الإنسانيّ. وفي ظلّ هذه القواعد، لا تزال دولة الاحتلال تنتهك القانون الدوليّ بشكل صارخ، وتمارس جريمة الاختفاء القسريّ للمعتقلين، وترفض الإفصاح عن أيّة معلومات عنهم.

[32] Euro-Med Human Rights Monitor. “Following Reports of Execution, Intl. Community Must Pressure Israel to Reveal Whereabouts of Hundreds of Gazan Detainees”. 4 January 2024 https://euromedmonitor.org/en/article/6077/Following-reports-of-executions,-intl.-community-must-pressure-Israel-to-reveal-whereabouts-of-hundreds-of-Gazan-detainees

مجموعة معتقلين من قطاع غزة - القدس العربي

نصّت الاتفاقيّة الدوليّة لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسريّ في المادّة (2) على تعريف الاختفاء القسريّ بأنّه: "الاعتقال، أو الاحتجاز، أو الاختطاف، أو أيّ شكل من أشكال الحرمان من الحريّة يتمّ على أيدي موظّفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرّفون بإذن، أو دعم من الدولة، أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريّته، أو إخفاء مصير الشخص المخفيّ، أو مكان وجوده؛ ما يحرمه من حماية القانون"[33].

كما أشارت الاتّفاقيّة في نصّ المادّة (1) على عدم جواز تعرُّض أيّ شخص للإخفاء القسريّ، ومنعت التذرُّع بأيّ ظرف استثنائيّ كحالات الحرب أو النزاعات الداخليّة، ومنعت الاختفاء القسريّ منعاً قاطعاً. وحدّد نصّ المادّة (24) منها تعريف الضحيّة بأنّه: "الشخص المخفيّ وكلّ شخص طبيعيّ لحقَ به ضرر مباشر من جرّاء الاختفاء القسريّ...، لضحايا الاختفاء القسريّ الحقّ في جبر الضرر، والحصول على تعويض بشكل سريع ومنصف وملائم"[34]. ولم تكن هذه الاتّفاقيّة هي الوحيدة التي حظرت جريمة الاختفاء القسريّ، بل حظرت قواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ التي تمّ نشرها من قبل اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر في عام 2005 فعل الاختفاء القسريّ في القاعدة رقم (98) وذلك بقولها:" الاختفاء القسريّ محظور في النزاعات المسلّحة الدوليّة وغير الدوليّة"[35]. وأكّد نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة أنّ الممارسة الممنهجة للإخفاء القسريّ تشكّل جريمة ضدّ الإنسانيّة، حيث نصّت المادّة رقم (7) (1) الفقرة (ط) على أنّ الاختفاء القسريّ يُعدّ جريمة ضدّ الإنسانيّة، كما ونصّت المادّة في الفقرة الثانية على تعريف الاختفاء القسريّ بقولها صراحة: " إلقاء القبض على أيّ أشخاص، أو احتجازهم، أو اختطافهم من قبل دولة أو منظّمة سياسيّة، أو بإذن أو دعم منها لهذا الفعل، أو بسكوتها عليه، ثمّ رفضها الإقرار بحرمان هؤلاء الأشخاص من حريّتهم، أو إعطاء معلومات عن مصيرهم، أو عن أماكن وجودهم بهدف حرمانهم من حماية القانون لفترة زمنيّة طويلة"[36].

وبالنظر إلى التعريف الوارد في نظام المحكمة الجنائيّة الدوليّة لجريمة الاختفاء القسريّ نرى بوضوح أنّ الجريمة تتكوّن من أركان رئيسيّة عدّة، أهمّها: قيام مرتكب الجريمة بإلقاء القبض على شخص، أو أكثر، أو احتجازه، أو خطفه، وأن يعقب فعل الحجز أو الاختطاف رفض الشخص بالإقرار بأنّه قام بفعل الخطف، ورفضه أيضاً بإعطاء وإدلاء أيّة معلومات عن مصيره وعن مكان تواجده. زيادةً على ذلك فإنّ الشخص أو الهيئة التي قامت بتنفيذ فعل الخطف أو الاحتجاز عليه أن ينوي من ذلك الفعل حرمان الشخص من الحماية التي يكفلها القانون له ومن حريّته بالكامل، وأن يرتكب فعل الاختفاء القسريّ كجزء من هجوم واسع النطاق موجّه ضدّ سكّان مدنيّين[37].

[33] International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance, Article (1) https://www.ohchr.org/sites/default/files/disappearance-convention.pdf

[34] المصدر نفسه، المادة رقم (24)

[35] International Humanitarian Law Database. Rule 98. Enforced Disappearance https://ihl-databases.icrc.org/en/customary-ihl/v1/rule98

[36] اللجنة الدوليّة للصليب الأحمر. "نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة في روما في 17 تمّوز 1998. https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/6e7ec5.htm

[37] المحكمة الجنائيّة الدوليّة. أركان الجريمة. اعتمّدت من قبل جمعيّة الدول الأطراف في نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة في دورتها الأولى المنعقدة في نيويورك خلال الفترة من 3 إلى 10 أيلول 2022http://hrlibrary.umn.edu/arab/iccelements.html